

المشروعات البحثية مدخل لتطوير البحث البيئي في المجال التربوي "دراسة تحليلية"

إعداد

د. وفاء عبد العزيز عبد الله محضر

أستاذ مساعد بقسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية،

جامعة أم القرى

**مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، كلية التربية، جامعة دمنهور
المجلد الخامس عشر - العدد الرابع - الجزء الرابع (ج) لسنة 2023**

المشروعات البحثية مدخل لتطوير البحث البيئي في المجال التربوي "دراسة تحليلية"

د / وفاء عبد العزيز عبد الله محضر

الملخص:

هدفت الدراسة تناول المشروعات البحثية باعتبارها مدخل لتطوير البحث البيئي في المجال التربوي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي، وجاءت الدراسة مشتملة على إطار عام شمل مقدماتها ومشكلتها وأسئلتها وأهدافها وأهميتها ومنهجها والدراسات السابقة، ثم ثلاثة محاور، عرض المحور الأول الإطار الفكري للمشاريع البحثية، وتناول المحور الثاني الإطار المفاهيمي للبحث البيئي كما تعكسه الأدبيات التربوية والدراسات السابقة، ووضح المحور الثالث كيفية توظيف المشاريع البحثية باعتبارها مدخلاً لتطوير البحث البيئي في المجال التربوي، ثم خاتمة بها أبرز نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها، وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يلي: يمكن توظيف المشاريع البحثية لتطوير البحث البيئي في المجال التربوي من خلال عدة جوانب لعل أبرزها ما يلي: أولاً: تفعيل مقومات بناء المشروعات البحثية والتي تتمثل في القيادة والثقة والاتصال وهيكل المشروع البحثي، ثانياً: تفعيل معايير جودة البحوث البيئية ومؤشراتها من خلال المشاريع البحثية والتي تتمثل في: معايير ومؤشرات القوى البشرية المساهمة في البحث العلمي البيئي، معايير ومؤشرات تنفيذ العمل البحثي، معايير ومؤشرات نتائج/مخرجات العمل البحثي، ثالثاً: توافر متطلبات تحقيق التميز في بحوث البيئية من خلال المشروعات البحثية والتي تشمل: مجال تنفيذ البحوث البيئية، مجال البحوث المنشورة، مجال الحجم البحثي، رابعاً: تأكيد الالتزام بضوابط ومعايير المسؤولية الأخلاقية للبحث البيئي من خلال المشروعات البحثية.

الكلمات المفتاحية:

المشاريع البحثية، البحث التربوي، البحث البيئي، الشراكة البحثية.

Research Projects as an Entry Point for the Development of Interdisciplinary Research in the Educational Field: An Analytical Study

Wafa Abdul Aziz Abdullah Mohdher

**Department of Educational Administration and Planning, College of Education,
Umm Al-Qura University.**

Email: wamohdher@uqu.edu.sa

ABSTRACT:

This study explored the potential of research projects as a catalyst for advancing interdisciplinary research in the educational domain. Utilizing a descriptive methodology, the research comprised a comprehensive framework encompassing an introduction, problem statement, research questions, objectives, significance, methodology, and previous studies. The study was structured around three core dimensions. The first dimension outlined the theoretical underpinnings of research projects, emphasizing leadership, confidence, communication, and research project structure as pivotal components. The second dimension delved into the conceptual framework of interdisciplinary research, drawing from educational literature and prior studies. The third dimension elucidated how research projects could serve as a cornerstone to bolster interdisciplinary research in the educational field. The study concluded with key findings, recommendations, and proposals. Among the salient findings were that research projects could be harnessed to amplify interdisciplinary research by activating essential building blocks, such as leadership, confidence, and effective communication, while also adhering to quality standards and indicators for research projects. Moreover, it underscored the significance of fulfilling the prerequisites for attaining research excellence in interdisciplinary research through research projects and the ethical responsibilities that should be maintained. The study's insights contributed to enriching the educational research landscape, fostering stronger interdisciplinary research partnerships.

Keywords:

Research Projects, Educational Research, Interdisciplinary Research, Research Partnership.

المقدمة:

تُعد المشاريع البحثية الهادفة المرتبطة بالتنمية وتطوير كافة قطاعات الدولة أولوية في غاية الأهمية واستراتيجية عملية شديدة الحساسية. ففي واقع الامر إن مشاريع البحث العلمي يمكن ان تشكل هدراً حقيقياً ما لم يتم توجيهها نحو الأولويات البحثية للدولة وتحديد الأبعاد الاستراتيجية لتفعيلها واستثمار نتائجها بما يدعم استراتيجيات التطور والتنمية، فنجاح البحث العلمي لا يقاس بعدد المشاريع البحثية التي يتم تنفيذها أو عدد الأوراق العلمية المنشورة أو بقيمة وحجم الدعم المالي الذي يتم إنفاقه لتنفيذ المشاريع البحثية، بل يقاس بقدر ما حققته هذه المشاريع من فائدة معرفية و تطبيقية ملموسة للقطاعات المعرفية والاقتصادية والاجتماعية وكافة القطاعات المرتبطة بنتائج البحث واهداف التنمية، ولعل أهم ما يميز ويضمن نجاح المشاريع البحثية هو كيفية إدارة هذه المشاريع بكفاءة وحكمة لكي تحقق نتائج علمية دقيقة وذات جدوى وفائدة، إلا أن الواقع البحثي يشير إلى ضعف التخطيط وغياب الأبعاد الاستراتيجية والإجراءات التنفيذية الدقيقة للمشاريع البحثية.

ويعد البحث العلمي بمفهومه العام نقطة الانطلاق نحو السعي الجاد لبناء مجتمع المعرفة، فالتغيرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة وما صاحبها من تحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات قائمة على المعرفة، ما هي إلا نتاج لأبحاث علمية رصينة أُجريت في مؤسسات التعليم العالي ومراكزها البحثية، والمشاريع العلمية باعتباره منتج للمعرفة وناشر لها فهي قوة دفع أساسية لتحقيق التنمية.

وتكمن ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي لما نراه الآن في واقعنا المعاصر من خمول البحث العلمي في بعض الدول العربية والنامية وضعف نواتجه في جوانب متممة للاقتصاد المعرفي لدولة ما (Friedman & Aragon 2018).

وبناءً على ذلك فقد باتت الحاجة ملحة لفلسفة جديدة تُعيد العلوم إلى وحدتها وتكاملها، وتخرجها من حالة الانعزال القسري الذي وُضعت فيه أطواراً زمنية عديدة، فظهرت الدراسات البينية، والعلوم عابرة التخصصات، والدمج المعرفي، وغيرها من المصطلحات التي تُشير إلى ضرورة تفعيل أواصر الارتباط بين التخصصات المختلفة في مجال العلوم التربوية والاجتماعية،

وربطها بغيرها من العلوم، وأظهر هذا التحول النوعي في التفكير مجموعة من العلوم والمهن الجديدة التي تجمع بين دراسات وتخصصات متنوعة، مما سيؤدي إلى تحطيم الحواجز بين العلوم والمؤسسات العلمية المتخصصة.

وتمثل المشروعات البحثية استراتيجية فعالة لتعزيز التنمية وتحقيق القدرة التنافسية المستدامة، خاصة في ظل عصر مجتمع واقتصاد المعرفة والذي يركز بشكل رئيس على الإبداع والابتكار وإنتاج المعرفة ونقلها ونشرها وتطبيقها، وهذا يعكس الاهتمام المتزايد بتصنيف الجامعات المبني على الاعتراف العام بأن المعرفة هي قاطرة الاقتصاد والتنافسية العالمية، وأن الجامعات هي العامل الحيوي الرئيس في هذا المجال وعلى رأسها الجامعات البحثية والريادية، والتي أصبحت ضمن المؤسسات الرئيسة لاقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين. (أحمد وحسين، 2016، 320-322).

وتتطلب المشروعات البحثية علاقة بحثية ديناميكية بين طرفين أو أكثر (أفراد، مؤسسات)، قائمة على أهداف بحثية مشتركة، بفهم كامل لكافة الاجراءات والتدابير البحثية المتفق عليها، ومتضمنة لتأثير متبادل مع الحفاظ على استقلالية الأطراف المشاركة في المشروع البحثي (Stobart, A. 2010, 12)، فإنها تتم وفق نموذج عمل محدد يبدأ بالتقييم الاستراتيجي لقيم وأهداف ورسالة المؤسسة، يتبعه التخطيط الجيد لمجالات الشراكة في المشروعات البحثية، ثم الاتصال الفعّال بالأطراف المعنية، وإبرام وتنفيذ بنود الشراكة، ثم حوكمتها وإدارتها (Gole, W. 2014, 2).

وتمثل المشروعات البحثية إحدى طرق تحويل الأفكار إلى منتجات ذات فائدة فهي مشروعات تتسم بالابتكارية والجدية وتتضمن أفكاراً يمكن أن تساعد في تجويد منظومة التعليم العالي، وهذه المشروعات يتم التقدم بها إلى صندوق تمويل مشروعات تطوير التعليم العالي في شكل مسابقة، حيث يتم تحكيمها في ضوء معايير منفق عليها وفي حالة قبولها تتولى إدارة الصندوق توفير التمويل اللازم لها. (مجاهد وأحمد، 2009)

ومن هنا بدأ التوجه نحو استخدام أسلوب التخصصات البينية في الدراسات الجامعية لمواجهة التحديات التي تواجه البيئة والجامعة، بحيث تعمل على تحقيق أهداف ثلاثة من أهمها:

تكاملاً المعرفة، وحرية الاستعلام والتساؤل، والتجديد والإبداع، وبات من الضرورة تأسيس معاهد ومؤسسات متخصصة ملحقة بمؤسسات البحث العلمي تقوم على دراسات بينية، وتشارك الجامعات بفعالية في توفير القيادات والكوادر البشرية عالية التأهيل والمدركة للأبعاد المشتركة بين الظواهر الاجتماعية والطبيعية، إسهاماً في حل مبدع لمشكلات العلم والإنتاج والمجتمع، "إذاً كان كل ميدان يتحدد بمفاهيمه وأدواته ومناهجه فإن العلاقات البينية تمثل داخل هذا البناء ضماناً للتجدد الدائم الذي من شأنه أن يُشجع على حدوث تغييرات محتملة للأقيسة المعمول بها في مختلف الميادين وعلى التحكم بهذه التغييرات". (Howard, G, 2014, 21).

والبحث البيئي أحد فروع البحث التربوي، والذي يقوم على المعاشية الواقعية، والتعمق في دراسة الظواهر والحقائق في سياقها الطبيعي، فالمشكلة أو السؤال المطروح في البحث البيئي يتمثل في مشكلة أو سؤال مفتوح، يهتم بالعملية والمعنى والدلالات أكثر من الاهتمام بالسبب والنتيجة (قنديلجي، 2019).

وتكتسب البحوث التربوية بصفة عامة والبحث التربوي البيئي بصفة خاصة أهمية كبيرة خاصة وأن نتائجها لا تقتصر الاستفادة منها على المؤسسات التربوية فقط بل تمتد لتشمل مختلف المؤسسات المجتمعية الأخرى، خاصة وأن البحث البيئي يدعم صور التكامل بين العلوم التربوية والاجتماعية إمكانية استخدام أسلوب التعدد المنهجي، ولكن رغم ذلك فإن الواقع يشير لمواجهة البحوث التربوية خاصة البينية منها للعديد من المعوقات، كما أنه تواجه بعض أوجه القصور، ولذا فقد بات من الضروري العمل على تطوير أساليبه ومناهجه وطرقه حتى يستطيع مواكبة التغيير المتسارع وتلبية حاجات المجتمع وتقديم دراسات وأبحاث أكثر فائدة وقدرة على حل مشكلات المجتمع.

واستعرضت دراسة، (Newell PP. 1-25، H.، 2010) نظرية الدراسات البينية ودورها في علاج بعض المشكلات المعقدة التي يصعب علاجها من منظور تخصصي منفرد، وأوضحت أن تفعيل هذه الدراسات يسهم في إنتاج معرفة إنسانية إبداعية، وأن استخدامها في مجال العلوم التربوية والاجتماعية ما يزال في مراحله الأولى، وكشفت دراسة (Thomas) وحللت دراسة (البازعي، 2013، 221) العلاقة بين الدراسات البينية والإبداع والابتكار في البحث

العلمي، وكشفت عن العديد من المعوقات التي تحول دون توظيف هذه الدراسات في تطوير البحث العلمي بالجامعات.

مشكلة الدراسة:

تشكل البحوث المتعددة التخصصات مجالاً خصباً للباحثين لما تمثله من أهمية في دراسة ظواهر المجتمع وقضاياها ومشكلاته المعقدة التي تحتاج إلى عبور الحواجز والقيود المعرفية فيما بين المعارف والعلوم (عبده، 2015).

وعلى الرغم من أن معايير تقييم الأداء الجامعي تصنف وفق وظائف الجامعة الثلاث، إلا أن التقييم الأهم يكمن في النشر العلمي والمشاريع البحثية (Chen, C. Y. 2015, 18). وعليه؛ فقد أصبحت الجامعات مطالبةً بمضاعفة جهودها في التركيز على المجال البحثي، لا سيما مع التحول نحو التصنيفات العالمية التي تركز من بين أهم معاييرها على معدلات الاستشهاد البحثي، عدد الباحثين الدوليين بالجامعة، مدى التأثير البحثي. وفي ظل اعتماد بعض التصنيفات العالمية على مسوح الآراء (Times Higher Education World University Rankings (THE) Quacquarelli-Symonds World University Ranking (QS) فإنه ليتحتم على الجامعات الاهتمام بما يزيد من سمعتها بين المجتمع الأكاديمي المحلي والدولي، والتي تمثل الشراكة في المشروعات البحثية أهم أعمدها. (Liu, Z., Moshi, G. J., & Awuor, C. M.) (2019, 27

وقد أهلت المشروعات البحثية جامعات عديدة (أوكسفورد بإنجلترا، البرتا بكندا، توهوكو باليابان) لاحتلال مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية 2021م، وهي على التوالي (الأولى، 131، 201) عالمياً. وهذا ما أتاح لها تحقيق نسب مرتفع وفقاً لمعيار الدخل الاقتصادي (68.7%)، (60%)، (97.4%) على التوالي، من خلال استثمارها الفعّال في مواردها، وبناء شراكات بحثية ناجحة. (<https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/university-oxford>).

كما دفع ذلك حكومات بعض الدول (الصين، سنغافورا)، في سعيها لرفع السمعة الدولية لجامعاتها الحكومية، إلى مضاعفة تمويلها لعددٍ محدودٍ من الجامعات لتحويلها إلى جامعات

عالمية. وجاء معظم هذا التمويل في شكل منح بحثية تحت على التعاون البحثي، لا سيما الدولي مع مختلف المؤسسات البحثية (Liu, Z., Moshi, G. J., & Awuor, C. M. 2019, 25). وجاء ذلك لاعتماد معظم تصنيفات الجامعات العالمية على معايير يتأثر معظمها بالشراكة البحثية؛ إذ ينتج عنها رفع السمعة البحثية، زيادة الدخل والإنتاجية البحثية، زيادة التعاون الدولي، استقطاب باحثين دوليين، زيادة نسب الاستشهاد والتأثير البحثي.

وفي نفس السياق أكدت بعض الدراسات وجود فجوة كبيرة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات التنموية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية في الوطن العربي بصفة عامة (لعزالي، 2018، 24).

وفي نفس السياق أشارت نتائج بعض الدراسات لمواجهة البحوث البينية للعديد من الصعوبات والمعوقات (أحمد وموسى، 2019 والعميري، 2019، والزايدي، 2019) ولذا أوصت هذه الدراسات بضرورة إعادة النظر في برامج الدراسات العليا في مجال الدراسات الاجتماعية التربوية من حيث التخلص من التصورات التقليدية نحو منهجيات البحث التربوي، والتوجه نحو تبني النظرة البحثية المعاصرة التي تؤكد أهمية اتباع ممارسة بحثية حديثة ترفع من مستوى دقة التقويم وصدقه، خاصة وأن البحث النوعي في المجال التربوي يتطلب كثيراً من التحضير والتخطيط ويحتاج إلى باحث متدرب يمتلك قدرات ومهارات خاصة، كونه يركز على وصف الظواهر والفهم العميق لها.

وفي ضوء أهمية المشروعات البحثية من جهة وما يواجهه من البحث البيني من تحديات ونقاط ضعف من جهة أخرى، تتحدد مشكلة الدراسة في الحاجة للاستفادة من المشروعات البحثية في تطوير البحث البيني في المجال التربوي، وهذا ما تستهدفه الدراسة من خلال محاولتها الإجابة عن الأسئلة الآتية.

أسئلة الدراسة: سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الإطار الفكري للمشاريع البحثية؟

2. ما الإطار المفاهيمي للبحث البيني كما تعكسه الأدبيات التربوية والدراسات السابقة؟

3. كيف يمكن توظيف المشاريع البحثية باعتبارها مدخلاً لتطوير البحث البيني في المجال التربوي؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة تحقيق ما يلي:

1. عرض الإطار الفكري للمشاريع البحثية.
2. تحديد الإطار المفاهيمي للبحث البيني كما تعكسه الأدبيات التربوية والدراسات السابقة.
3. بيان كيفية توظيف المشاريع البحثية باعتبارها مدخلاً لتطوير البحث البيني في المجال التربوي.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من التالي:

1. أهمية الموضوع حيث تشكل المشاريع البحثية أهمية حقيقية في بناء وتنمية الاقتصاد الوطني، فجودة وفعالية المشاريع البحثية يؤثران إيجاباً على تحقيق أهداف التنمية.
2. أهمية المشاريع البحثية للمؤسسات العلمية المنتجة لها، حيث تحقق جودة المشاريع البحثية رافداً استثمارياً ومهنياً يدعم نمو وتطور المؤسسات العلمية.
3. أهمية البحث العلمي بوجه عام والبحث التربوي البيني بوجه خاص مما يتطلب مزيد من الدراسات حوله.
4. حاجة الواقع البحثي لمزيد من البحوث البينية والحاجة للتوسع فيها في الواقع المعاصر لملاءمتها للمتغيرات والمستجدات التربوية المعاصرة.
5. من المأمول أن تساعد هذه الدراسة في مساعدة طلاب الماجستير والدكتوراه على اكتشاف خيارات بحثية ومنهجية جديدة.
6. من المأمول أن تسهم الدراسة الحالية في تطوير واقع استخدام البحوث البينية والمشاريع البحثية.
7. قد تسهم هذه الدراسة في تطوير الأداء البحثي للجامعات السعودية، ومن ثم يمكن أن تستفيد منها الجامعات الحكومية والأهلية على حد سواء وأجهزة التطوير والتخطيط في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والذي يصف الظاهرة بشكل دقيق وتفصيلي، ومقارنة تلك الظاهرة بمحتويات ومعايير يتم اختيارها للتعرف على خصائص الظاهرة المدروسة، وتحديد الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير الوضع القائم، والوصول إلى أهم النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة، كما أنه لا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها؛ وإنما يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك؛ لأنه يتضمن قدراً من التفسير لهذه البيانات. (ملحم، 2010).

مصطلحات الدراسة:

المشاريع البحثية:

تعرف المشاريع البحثية بأنها عمل بحثي يتضمن التعاون المتبادل في المجال البحثي في صورة رسمية شاملة منظمة، تتضح من خلاله الغايات والأهداف المشتركة، وأسس صناعة القرار، وأساليب التأكد من مدى تحقق هذه الأهداف، Agboola, J. & Braimoh, A. 2009, (2767).

يعرف المشروع البحثي إجرائياً بأنه جهد منسق مشترك بين أكثر من باحث أو جهة بحثية باستخدام الموارد البشرية والتقنية والإدارية والمالية من أجل استكشاف المجهول وتحقيق أهداف معينة ضمن فترة زمنية ثابتة. وتستخدم نتائج الأبحاث لاحقاً لإنشاء منتجات جديدة أو عمليات جديدة تفيد المجتمع. وتسعى جميع المشاريع البحثية مع اختلاف أنواعها، إلى اكتساب معرفة أكثر اكتمالا حول ظاهرة علمية باستخدام المنهجية العلمية.

البحث البيني:

يعرف بأنه بحث يعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرائدة، أو العملية التي يتم بموجبها الإجابة عن بعض التساؤلات أو حل بعض المشكلات أو معالجة موضوع واسع جداً أو معقد يصعب التعامل معه بشكل كافٍ عن طريق نظام أو تخصص واحد (إبراهيم، 2015). ويعرف البحث البيني إجرائياً بأنه البحث الذي يتطلب الربط بين حقلين أو أكثر من حقول المعرفة البحثية من أجل دراسة قضية أو حل مشكلة تتطلب جهود مشتركة بين الحقول المعرفية البحثية بحيث لا يتمكن حقل معرفي بحثي واحد من التعامل معها بالشكل المطلوب.

الدراسات السابقة:

1. دراسة عبد المتجلي ونصر وأحمد (2022): هدفت تحليل واقع الشراكة البحثية بجامعة الأزهر، من خلال الوقوف على واقع مقوماتها المجتمعية، المؤسسية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لهدف الدراسة. كما اعتمدت الدراسة على نموذج التحليل الرباعي SWOT Analysis لتحليل واقع مقومات البيئة الداخلية والخارجية للشراكة البحثية بالجامعة؛ وعليه فقد تبنت الدراسة نموذجي ماكينزي McKinsey 7S Model لتحليل البيئة الداخلية، ونموذج PEST لتحليل البيئة الخارجية للشراكة البحثية بالجامعة. وأشارت نتائج الدراسة إلى ضعف المقومات المجتمعية الداعمة للشراكة البحثية بجامعة الأزهر؛ حيث يعتبر دعم المقومات الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية، الثقافية للشراكة البحثية دون المعدلات العالمية. أما واقع البيئة الداخلية للجامعة فقد أشارت نتائج التحليل إلى ضعف آليات دعم الشراكة البحثية بالجامعة من حيث الاستراتيجية، نظم العمل، الهيكل التنظيمي، القيم المشتركة، العاملين، والمهارات. وخلصت الدراسة إلى عناصر التحليل البيئي الأكثر تأثيراً في الشراكة البحثية، وفقاً لآراء عينة الدراسة. وأوصت الدراسة؛ بضرورة تحديد أولويات بحثية تلتف حولها التخصصات العلمية بالجامعة، سن سياسات تحفز الباحثين على الشراكة البحثية، تضمين الهيكل التنظيمي للجامعة بوحدات دعم بيئي لتوثيق الروابط والعلاقات البحثية، نشر القيادات الأكاديمية لثقافة الشراكة البحثية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من خلال تبنينهم للنمط الإداري الداعم لها، صياغة قيم جامعية (العلاقات الإنسانية، التشارك المعرفي، التعاون البيئي، الاتصال المفتوح، تقدير الرأي المقابل) يلتف حولها منسوبي الجامعة تدعم الشراكة البحثية بالجامعة.

2. دراسة ابن الطاهر وبيبي (2021): هدفت إلى التعرف على معايير تقويم جودة البحوث التربوية المعتمدة في الدراسات الاجتماعية عموماً وفي البحث النوعي خصوصاً، ولتحقيق هذا الهدف تم استعراض عدد من الدراسات العلمية التي عاجلت الموضوع واهتمت بدراسة معايير الجودة التربوية كأحد المحددات الأساسية لمستوى تقدم الأبحاث العلمية والتي تشير إلى أن جودة البحوث العلمية تتوافق مع جودة تطبيق واستخدام هذه المعايير في البحث

بمجالاته المتنوعة والتي تهدف إلى الرقي بنتائج الأبحاث وتطوير مستوى أداء واعتماد الجامعات وتحسين مستوى ضمان جودتها العلمية والأكاديمية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج علمي تاريخي يسرد ويتقصى الحقائق العلمية المناسبة لطبيعة الموضوع، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها أهمية الاستغلال الأمثل وتوظيف نتائج تطبيقات الأبحاث التربوية في جميع ميادين الحياة.

3.دراسة أحمد. (2020): هدفت بيان كيف يمكن استخدام التمويل الجماعي كآلية لتمويل المشروعات البحثية والريادية بالجامعات المصرية في ضوء بعض التجارب المعاصرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ عرضت الدراسة من خلاله إطار نظري حول التمويل الجماعي، والمشروعات البحثية والريادية، واستعرضت الدراسة تجربة ثلاث منصات للتمويل الجماعي وهي؛ منصة التجربة Experiment بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنصة ذو مال Zoomaal بلبنان، ومنصة يُمكن Yomken بمصر، كما استعرضت الدراسة تجربة ثلاث جامعات هي؛ جامعتي ميتشغان التكنولوجية، وأريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة ساري بإنجلترا، وتوصلت الدراسة إلى تحديد آليات مقترحة لتعزيز دور التمويل الجماعي في تمويل المشروعات البحثية والريادية بالجامعات المصرية، وخرجت الدراسة بتصور مقترح لمنصة للتمويل الجماعي بالجامعات المصرية.

4.دراسة حسين (2020): هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة الأزهر في ضوء تجارب بعض الجامعات الأجنبية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وأسلوب التحليل الرباعي كأسلوب استشرافي للمستقبل ينطلق من دراسة تحليلية لواقع الشراكة المجتمعية بجامعة الأزهر من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف، وكذلك الفرص والتحديات التي تؤثر على تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة الأزهر. وحاولت الدراسة رصد عدد من التجارب في مجال الشراكة المجتمعية ببعض الجامعات المتميزة بالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وهولندا، وهونج كونج. وأوصت الدراسة بتطوير آليات تفعيل الشراكة المجتمعية، وبناء استراتيجية محددة وواضحة الأهداف والغايات والوسائل تتضمن رؤية مستقبلية لتفعيل الشراكات المجتمعية في البحث العلمي

بجامعة الأزهر، على أن يتم تقييمها وتطويرها سنويًا. كما أشارت النتائج إلى أن جامعة الأزهر على الرغم من دورها المجتمعي الملموس، لا زالت شأنها شأن كافة الجامعات المصرية تحتاج إلى إجراءات أكثر فاعلية لتحقيق الشراكة المجتمعية الحقيقية، وأخيرًا قدم البحث تصورًا مقترحًا لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة الأزهر.

5.دراسة نصار(2019): هدفت معرفة أثر عناصر نجاح مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، على اختيار مقترحات المشاريع التي تحاكي الواقع في غزة، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي ووزعت استبانة على عينة من موظفي المنظمات الأهلية الكائنة في محافظة غزة ومن ذوي العلاقة بإعداد مقترحات التمويل وتنسيق المشاريع، وبلغ عددهم (31) موظف، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد موافقة بدرجة كبيرة من قبل المستجيبين على توافر العناصر التالية (حرية البحث العلمي أثناء العمل في مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، والقناعة بدور مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، ووجود طلب على منتجات مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، وجودة الباحثين العاملين في مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، وعملية اختيار مقترحات المشاريع من قبل الممولين تخضع لعناصر معينة)، بينما توجد موافقة بدرجة متوسطة من قبل المستجيبين على توفير البيانات الخاصة بإعداد المشاريع البحثية في مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر نجاح مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية واختيار مقترحات المشاريع التي تحاكي الواقع في غزة، واتضح أن عنصري وجود طلب على منتجات مراكز الأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، وجودة الباحثين يؤثران تأثيراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية في اختيار مقترحات المشاريع التي تحاكي الواقع في غزة، بينما تبين ضعف تأثير باقي العناصر.

6.دراسة الرشيدى (2019): هدفت الكشف عن خصائص الدراسات النوعية العربية في المجال التربوي، وتوصلت إلى أن أغلب الدراسات النوعية العربية تمركزت بسياقها المكاني في المملكة الأردنية الهاشمية، بعدد خمس دراسات من أصل (11) تليها المملكة العربية

- السعودية بعدد أربع دراسات، وأن أغلب الدراسات العربية النوعية تنتهج البحث النوعي بمنطلقات كمية دون اتباع المنطلقات النوعية، وأوصت بضرورة الاهتمام بدقة التفاصيل ووصفها، ومراعاة مدى توظيف المفاهيم التي تعكس جودة البيانات في البحث النوعي.
- 7.دراسة محمد (2018): هدفت التعرف على دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية من خلال توضيح نماذج تطبيقها في الجامعات العالمية واستقراء آليات تفعيلها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة وأهدافها. وكشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من النقاط أهمها: ضعف الترابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية، تدني درجات المواثمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز للتميز بالجامعات المصرية، مراكز التكنولوجيا الذكية، مراكز استشارية لخدمة مؤسسات الإنتاج بالمجتمع، القيام بحملات توعوية بمختلف وسائل الإعلام المتاحة لدى الجامعات لنشر مفهوم الشراكة البحثية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية.
- 8.دراسة (Plagianakos, M., 2018): هدفت التحقق من أثر القيادة في بناء الشراكات البحثية، لا سيما خلال مرحلتَي التخطيط والتنفيذ. واعتمدت الدراسة على أسلوب البحث الكيفي لدراسة الحالة، كما استخدمت المقابلة الشخصية المقننة كوسيلة لجمع تصورات قيادات إحدى الشراكات البحثية التربوية بين الجامعة البحثية وكلية المجتمع المحلي بولاية نيو جيرسي. وكشفت نتائج الدراسة عن توافر دور رئيس للقيادات خلال عملية التخطيط والبناء للشراكة البحثية فيما يتعلق بكل من: سياق الشراكة، عملية الاتصال البيئي، والرؤية العامة للشراكة، ووجود دور ثانوي للقيادات في كل من: التوقيت، التغذية المرتدة، استيعاب جوانب الشراكة، استمراريتها. كما كشفت النتائج المتعلقة بعملية تنفيذ الشراكة عن أدوار رئيسة للقيادات في عملية التواصل البيئي، الثقافة، الموارد، ووجود أدوار ثانوية للقيادات في بناء الثقة المتبادلة، التكيف، والأطراف المتشاركة.
- 9.دراسة إبراهيم (2015): استهدفت التعرف على مستوى ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

بالمجتمع، والكشف عن أهم المعوقات التي تقف حائلاً أمام تفعيل تلك الدراسات، وهل يختلف مستوى ثقافة الدراسات البينية ومعوقاتها لدى أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغيرات (النوع، والتخصص، والدرجة الوظيفية)، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن ضعف مستوى ثقافة الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران، وارتفاع مستوى معوقات تفعيلها، ولم تظهر الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وفق متغيرات (النوع - التخصص - الدرجة الوظيفية).

التعليق على الدراسات السابقة:

تم عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وتبين من خلال العرض تنوع هذه الدراسات سواء من حيث تناولها للمشروعات البحثية أو من حيث تناولها للبحوث البينية، كما يلاحظ تنوع توجه هذه الدراسات ما بين دراسات ركزت على دراسات الواقع وأخرى اهتمت بدراسة العلاقة ببعض المتغيرات الأخرى، كما يلاحظ غلبة الجانب الميداني على الدراسات السابقة مع الاعتماد على المنهج الوصفي واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتأتي هذه الدراسة متشابهة مع الدراسات السابقة من حيث الاهتمام بكل من المشاريع البحثية والبحوث البينية، كما تتشابه معها في استخدام المنهج الوصفي، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في جمعها بين المشاريع البحثية والبحوث البينية معاً بجانب توجيهها العام المتمثل في توظيف المشاريع البحثية في تطوير البحوث البينية، كما أنها تختلف عن الدراسات السابقة في أنها اعتمدت على الجانب التحليلي لما ورد في الأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعها ولم تعتمد على الجانب الميداني كما في الدراسات السابقة، وبصفة عامة استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بالاسترشاد بما ورد بها من مراجع ذات صلة بموضوعها بالإضافة لتدعيم الإحساس بمشكلاتها وفي استخلاص بعض الآليات التي يمكن من خلالها توظيف المشاريع البحثية لتطوير البحوث البينية في المجال التربوي.

الإطار النظري:

المحور الأول: الإطار الفكري للمشاريع البحثية

1. مفهوم المشاريع البحثية:

تعرف المشاريع البحثية بأنها أعمال بحثية تتضمن علاقة تكامل بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر، تتجه لتحقيق أهداف بحثية محددة في إطار من المساواة والاحترام بين الأطراف، لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وتوزيع للأدوار والمسئوليات بقدر كبير من الشفافية" (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006، 185). وينظر البعض للمشاريع البحثية على أنها موضوعات بحثية تتضمن علاقة تعاون رسمية تتم بطريقة تطوعية بين الباحثين تهدف إلى تشارك إجراءات البحث وصولاً إلى نتائج عملية تفيد صانعي القرار" (Edelstein, H. 2013, 18). وتتصف بثلاثة خصائص رئيسة؛ المهنة البحثية للمشاركين، الانتماء المؤسسي، التعاون على المستوى التنظيمي (Amabile, T. M., Patterson, C. & Mueller, J., 2001, 419).

وهي مشروعات بحوث يتقدم بمخططتها الباحثون بالجامعات مرفقة بطلب تمويل تلك البحوث، ويتم إنجازها من خلال باحث رئيس أو فريق بحثي وفقاً لعقد تمويل يبرم بين الباحث الرئيس وعميد البحث العلمي بالجامعة، يحدد مدتها وفريقها وميزانيتها، وذلك في ضوء المخططات المرفقة وإجراءات تمويل المشروعات البحثية بالجامعة وقواعدها. (زيان، 2016، 293)

كما أنها عبارة عن خطة عمل تتضمن خطوات تنفيذ المشروع ونتائجه المتوقعة، بحيث تتميز هذه الخطوات بالجدية والابتكارية بما يمكنها من المنافسة والحصول على التمويل اللازم من قبل الجهات الممولة. (أحمد، وأحمد، 2018، 428)

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن المشروعات البحثية يقصد بها: المشروعات التي يقوم بها الباحثون فردية أو جماعية، سواء أكانت تلك المشروعات مبادرات منهم أو من مؤسسات الدول المختلفة، وتتسم هذه المشروعات بالمنهجية العلمية وبوجود مخططات لها توضح أهدافها والفريق القائم بتنفيذها ومدتها والجهة المسؤولة عن تمويلها ومراحل تطبيقها.

2. أهمية المشروعات البحثية:

تسعى الجامعات تحديداً إلى الدخول في المشروعات البحثية سواءً كانت على مستوى الأفراد أو الأقسام الأكاديمية Micro Level، أو على مستوى الكليات، والمؤسسة Macro Level لما لها من فوائد عديدة منها (Edelstein, H. 2013, 19, Knight, L.,2007, 7):

- فوائد تعود على مجتمع الباحثين: توفر المشروعات البحثية للباحثين معلومات ومعارف تزيد من خبراتهم وثرائم البحثي. وهذه تمثل النظرة المعرفية للشراكة البحثية. كما تقوي العلاقات الاجتماعية بين الباحثين، وتتطوي على فرص لتوفير دخل إضافي للباحثين، وتساعد في تطبيق نتائج البحوث بصورة عملية، لا سيما إذا كانت مع مؤسسات إنتاجية.

- فوائد تعود على الجامعة: استثمار الموارد المتاحة لأقصى درجة ممكنة، وتوفير مصادر تمويل بديله تزيد من كفاءة الجامعة في انجاز أهدافها (كنظرة اقتصادية). الاستفادة من موارد الشركاء في الارتقاء بجودة البحث العلمي. زيادة فعالية الجامعة في تحقيق وظيفتها الثانية "البحث العلمي"، و تحقيق دور الجامعة في خدمة المجتمع بدراسة مشكلاته ومحاولة حلها، وزيادة القدرة التنافسية للجامعة، ورفع تصنيفها بين الجامعات الأخرى. زيادة قدرة الجامعة على عقد شراكات بحثية وغير بحثية في المستقبل.

- فوائد تعود على المجتمع: زيادة مجالات التطوير في المجتمع وحل مشكلاته. تخفيف جزءاً من العبء التمويلي عن المجتمع. وعليه، يتبين تعدد المنافع التي قد تعود على الباحثين، والجامعة ومجتمعها من المشروعات البحثية سواءً كانت منافع مادية، علمية معرفية، اجتماعية، رُفعةً في المكانة، جودةً في المخرجات.

3. متطلبات تفعيل المشروعات البحثية و بالجامعات:

تتعد متطلبات تفعيل المشروعات البحثية بالجامعات ومنها: (محمد، ومحمد، وحسن، 2018، 470-476)، (تركمانى، 2006، 3).

- إنشاء حاضنات متخصصة لدعم الأفكار الريادية والمشروعات الناشئة.
- إرساء ثقافة ريادة الأعمال في بيئة التعليم الجامعي لتشجيع الابتكار والإبداع وتحمل المخاطرة وتأسيس روح المبادرة لدي جميع المنتسبين للجامعة.

- العمل على تنويع مصادر التمويل من أجل المحافظة على استقلالية الجامعات ودعم روح المبادرة بها.
- استحداث التشريعات القانونية وتسهيل الإجراءات الإدارية لتنظيم العلاقة بين الجامعات ومشاريع الأعمال والمؤسسات المختلفة.
- ضرورة وجود برامج لاكتشاف المواهب ودعم الطلاب المخترعين والباحثين.
- بناء جسور قوية مع المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية بهدف بلورة التوجهات لتطوير عمل القطاع الخاص.
- رصد ومتابعة أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السوق واستخلاص النتائج التي تساعد على رفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية
- توفير شبكات المعلوماتية والإحصائية المتكاملة عن حاجة السوق من البحوث الجديدة.
- نقل وجهات نظر رجال الأعمال في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تدعم عمل البحوث العلمية
- طرح القضايا البحثية المحلية والعالمية التي تهم الباحثين ورجال الأعمال من خلال اللقاءات والندوات والمؤتمرات لإثراء العملية البحثية.
- إعداد التقارير السنوية والبيانات والمؤشرات التحليلية للشركات المساهمة لمراكز البحث العلمي.
- لتحديد الأولويات البحثية في مختلف اتجاهاتها.
- تطوير التعليم وطرائقه على جميع مستوياته في ضوء استراتيجيات واضحة المعالم والأهداف، تأخذ في اعتبارها.
- ومن خلال ما سبق يظهر أن تفعيل المشروعات البحثية والريادة يحتاج إلى العديد من المتطلبات تقوم في اغلبها على تحسين جودة الحياة الجامعية، إضافة إلى زيادة الترابط بين الجامعة والمجتمع الأمر الذي يسهم في فتح آفاقا واسعة لتنفيذ المشروعات البحثية والريادية والتي تمثل محور النجاح في عصر سريع التغير وتمثل المعرفة أبرز مصادر القوة والثروة فيه.

المحور الثاني: البحوث البيئية:

1. مفهوم البحوث البيئية:

تعرف البحوث البيئية بأنها البحث العلمي الذي ينطلق من حقلٍ معرفيٍّ واحدٍ مع ربطه بحقول معرفية أخرى، بقصد حل المشكلات التي تتسم بالتعقيد، بحيث يتعذر التعامل معها بشكل كافٍ من خلال حقلٍ معرفيٍّ وحيدٍ (Klien, 2012, 393).

كما تعرف البحوث البيئية بأنها "البحث العلمي الذي ينطلق من حقلٍ معرفيٍّ واحدٍ مع ربطه بحقول معرفية أخرى، بقصد حل المشكلات التي تتسم بالتعقيد، بحيث يتعذر التعامل معها بشكل كافٍ من خلال حقلٍ معرفيٍّ وحيدٍ" (Klien, 2012, 393).

ويُميز (حسن، 2014، 241)، بين مفاهيم ثلاثة وصولاً لمفهوم واضح للبحوث البيئية، فالممارسة المتعددة الميادين Multiple fields تعرف بكونها محل التقاء باحثين من ميادين مختلفة حول موضوع مشترك يحتفظ كلٌّ منهم لدى معالجته بخصوصية مفاهيمه ومناهجه وتخصصه، بينما يُشير مفهوم العبر - ميدانية Across-fields إلى ذلك النشاط المعرفي الذي يخترق مختلف العلوم دون أن يكون مهموماً بمراعاة ما يفصل بينها من حدود، أما البيئية Interdisciplinarity أو ما يطلق عليها البعض البين - ميدانية، فتفترض الحوار وتبادل المعلومات والمعارف والإجراءات التحليلية والمناهج بين متخصصين من ميادين عديدة لمعالجة مشكلة واحدة، فهي تستدعي التفاعل والإثراء المتبادل، فالعديد من الظواهر والمسائل الإنسانية تتطلب أن تتضافر حولها جهود الفلاسفة والأطباء وعلماء النفس وعلماء الاجتماع.

ويعرف العساف (2017، 141) البحث البيني في المجال التربوي بأنه "هو الذي يجمع بين حقلين أو أكثر من حقول المعرفة، وهو الذي لا تقنن فيه مشكلة البحث تقنياً ضيقاً ابتداءً، وإنما يصل الباحث إلى ذلك بعد معايشته الفعلية للظاهرة المدروسة، وجمعه للمعلومات، وتحليلها وتفسيرها".

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن البحوث البيئية تركز على الربط بين أكثر من مجال أو تخصص تربوي من خلال تناول موضوع أو قضية بحثية تتطلب معالجتها الجمع بين أكثر

من مجال أو تخصص، وبالتالي تتطلب باحثين يمتلكون مهارات بحثية في مختلف المجالات التربوية بحيث يمكنهم إجرائها بقدر عالٍ من الكفاءة والتميز.

2. أهداف البحوث البينية: تستهدف البحوث البينية تحقيق ما يلي:

- دمج المعرفة: Integration of knowledge وتعني ربط وتكامل المدارس الفكرية والمهنية والتقنية للوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الأساسية والطبيعية.
- الإبداع في طرق التفكير: modes of thinking وتعني تطوير القدرة على عرض القضايا ومزج المعلومات من وجهات نظر متعددة لتحدي الافتراضات التي بُنيت عليها وتعميق فهمها. (Casey Jones. 2010, 76)
- تحقيق التكامل: Integration ويعني إدراك ومواجهة الاختلافات بين التخصصات المختلفة للوصول إلى وحدة المعرفة المتكاملة والأكثر شمولاً وعدم الاقتصار على رؤية تخصص واحد.

ووفقاً لـ (Howard Gardner, 2012, 19) فإن الدور الرئيس للبحوث البينية هو تحقيق التكامل بين المعرفة وطرق التفكير لاثنتين أو أكثر من التخصصات بحيث يمكن استيعاب ظاهرة تداخل التخصصات والفروع العلمية في برامج التأهيل والتعليم والبحث العلمي من خلال الدراسات البينية، وعلى سبيل المثال نجد جامعة الملك عبد العزيز تخصص المياه مشترك بين ثلاث كليات هي: كلية الأرصاد (علوم وإدارة موارد المياه) وكلية الهندسة (تقنية تحلية المياه المالحة) وكلية علوم الأرض (جيولوجيا المياه)، ومن ثم يمكن تحقيق التكامل بين الكليات الثلاث لعمل برنامج دراسات بينية يجمع بين الثلاث كليات في هذا التخصص.

كما تهدف البحوث البينية لتحقيق تكامل التخصصات وإعداد باحثين قادرين على إنتاج معارف جديدة تُسهم في تطوير العلم وعلاج الكثير من المشكلات، فالبحوث البينية تساعد الجامعات على مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالمياً بما يلبي المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة التي تتطلب درجات أعلى من التخصص. (Klein, And William, Julie, H., 2011, P. 191-221).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن أهداف البحوث البينية تدور حول الدمج بين التخصصات التربوية تحقيقاً لوحدة المعرفة التربوية وتكاملها، وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية على الباحث والباحث.

3. أهمية البحوث البينية:

أصبحت البحوث البينية من التوجهات البارزة في المناهج الحديثة، حيث تجمع بين أكثر من نظام وتعمل على تكوين فرق من المعلمين والطلاب بما يثري التجربة التعليمية الشاملة. ويُعد التعلم من خلال البحوث البينية لجميع المستويات هو الأكثر شيوعاً، حيث إن هناك اعترافاً متزايداً بأهمية الإجابة عن الأسئلة المعقدة، وحل المشكلات، واكتساب فهم متماسك للقضايا التي تتجاوز قدرة أي تخصص أو نظام واحد للمعالجة الشاملة أو الحل الملائم، ولقد أوضح (Palmer, C. L., 2001, 17) أن المشكلات البحثية في العالم تكمن في أن العلماء نادراً ما يعالجوا مشكلاتهم البحثية من منظور الدراسات البينية.

وتُشير الدراسات التربوية إلى زيادة الإقبال على البحوث البينية في مختلف حقول المعرفة. وتجلت أهميتها في مبادرات قامت بها مؤسسة العلوم الوطنية NSF والمعهد الوطني للصحة NIH الأمريكيتين واعتمدت عليها البرامج التدريبية في جامعات عالمية ذات سمعة متميزة.

ومن الأمثلة العالمية للبحوث البينية، أن جامعة Montreal في كندا تمنح شهادات عليا في تخصصات علمية مزدوجة لا ترتبط بتخصص علمي تقليدي محدد من برامج المرحلة الأولى من التعليم الجامعي، مثل شهادة الدكتوراه في العلوم الإنسانية التطبيقية، أو علوم الحاسوب الحيوية، أو علوم الإحصاء الاجتماعية. وتمنح جامعة باترا Putra بماليزيا درجة الماجستير في برنامج الهندسة الطبية الحيوية وبرنامج الفلسفة في هندسة الطيران والفضاء، كما تمنح جامعة الكويت درجة الماجستير في علوم الأرض التطبيقية ونظم المعلومات الجغرافية، وتمنح جامعة الإسكندرية درجة الماجستير في الإدارة البيئية للموارد المائية، وتمنح جامعة البرتا Alberta درجة الماجستير في هندسة البترول والكيمياء، بالإضافة إلى العديد من الأمثلة الأخرى. (أمين، 2014، 4)

وتناولت دراسة (يحيى، 2006 200) جدوى استخدام أساليب البحوث البيئية في البرامج الجامعية، كمدخل لتجديد عملية وحدة المعرفة وتربطها ولتجديد دور الأستاذ الجامعي من خلال التعلم بالفريق (Taem Teaching)، وتوصلت لوجود أولويات وقضايا بحثية يمكن التصدي لها باستخدام البحوث البيئية مثل قضايا التعليم من أجل التفاهم الدولي، والتربية الدولية، والتربية السكانية، في حين كشفت دراسة (بارة، 2013، 261) عن مدى تداخل المفاهيم وتشعب النظريات في مجال العلوم التربوية والاجتماعية، مما يستدعي إلغاء الحدود بين حقول المعرفة المختلفة من خلال السعي لتقريب المفاهيم والمنهجيات كمنطلق للتوسع في استخدام مدخل البحوث البيئية.

4. **معوقات وإشكاليات البحوث البيئية:** تواجه البحوث البيئية العديد من العقبات والإشكاليات من أبرزها ما يلي:

- البنى التقليدية للمؤسسات الأكاديمية، حيث تؤكد على عزل التخصصات بأقسام علمية لا يربطها رابط، كما أن البحوث البيئية لا تحظى بالدعم والتمويل الكافي، وعادة ما يُلاقي الباحثون صعوباتٍ جمةٍ أثناء سعيهم للحصول على منح تمويلية لبحوثهم، مع ضعف الاشتراك في برامج تبادلية للخبرة، وقلة المدارس العلمية التي تتبنى البحوث البيئية، وصعوبة نشر الأوراق العلمية، والحصول على وظائف، واجتياز منح الدرجات العلمية، وعادة ما يُنصح الباحثون بالابتعاد عن تلك البحوث والتركيز في الحقول المعرفية التخصصية حتى لا يجدوا صعوبة في التعيين فيما بعد، والحقيقة المؤكدة هي أن معظم الإدارات الجامعية في العالم تنظر بعين الشك لدرجة التحصيل العلمي لأي باحث لا ينطلق من قاعدة قوية في حقل معرفي راسخ. (Moti، N.، 2012، PP. 201-216)
- شعور الحقول المعرفية الراسخة بالتهديد، وبالتالي يتم تهميش البحوث البيئية، باعتبار أنها تقلص أهمية التخصص وتؤدي إلى اضمحلاله.
- ضعف جدية بعض الدراسات البيئية، حيث إن فكرة هذه البحوث في بُعدها المثالي يتطلب بالضرورة إحاطة الباحث بحقلين معرفيين على الأقل وهي فكرة مثالية إلى حد ما، بدرجة قد يندر أن تجد لها تطبيقات ذات قيمة حقيقية. (Newell PP. 1-25، H.، 2010)

• الإشكاليات اللغوية وصعوبة استخدام الألفاظ بين التخصصات، وأبرز مثال على ذلك لفظ معيار الذي يستخدم بمعانٍ لها دلالات متباينة بين التخصصات.

ويُحدد (Edgar Moran) عدة محاذير ترتبط بالبحوث البينية من أهمها: (الزواوي 2013، 34)

• أنها تتمخض عن تصورات تقريبية وعن شيء من الخلط بين المفاهيم وتوهم الإحاطة بجميع المعارف والبراعة في استخدام أكبر قدرٍ ممكن من المصطلحات، خاصة عندما يضطلع بهذه البحوث فرد بذاته أو فريق صغير من الباحثين، لذا فمن الضروري مراعاة الموازنة بين الميادين المنخرطة في مقارنة بينية تتمثل في تقريب الميادين بعضها من بعض، وفي الحفاظ في الوقت ذاته على خصوصية كل ميدان.

• التعميم المفرط والعشوائية في استخدام المفاهيم والفوضى في تطبيقها.

• أنها تمخضت عن تخصصية مفرطة دفعها إلى حصر الإنتاج العلمي في حدود النجاعة أو المردودية وأبعدته عن معياري الحقيقي والعاقل.

• انقطاع صلة بعض الباحثين في البحوث البينية بالروافد المتجددة للحقول المعرفية، ومن ثم الوقوع في فخ التعميم الساذج، فأخرج النظريات والمنهجيات من بيئتها الطبيعية وتطبيقها قسراً في بيئة أخرى دون دراسة جدوى مسبقة من شأنه الخروج بنتائج خاطئة وغير دقيقة، فمن المعروف أن نظرية النشوء والارتقاء ما زالت تعاني المحاولات المتكلفة لإخراجها من إطارها الطبيعي لاستخدامها في العلوم التربوية والاجتماعية.

ويكشف (البازعي، 2013 221) عن أن إشكالية البحوث البينية في العلوم التربوية والاجتماعية تتمثل فيما يلي:

• ضعف تحول التداخل بين البحوث البينية إلى مساحات تحظى بالتشجيع والدعم الأكاديمي والعلمي على النحو الذي يكسر حدة العزلة التخصصية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، فيُحدث نوعاً من السيولة التي تدمج المعرفة ومناهجها ومصطلحاتها، فليس نمة مختبرات أو وحدات أو كراسي تدعم هذه التوجهات، وإن وُجدت فهي ضئيلة الحجم متواضعة الحضور والتأثير.

- ضعف الوعي والاستبصار بالأسس الفلسفية المعرفية التي تكمن خلف حالة العلوم وفي بنيتها سواء في شتاتها أو في تداخلها.
 - نزوع الثقافة العربية نزوعاً استهلاكياً للثقافة الغربية، وضعف الوعي بصلة النظريات بسياقاتها الثقافية التي أنتجتها وجعلتها أقدر على العمل ضمن تلك السياقات.
- بالإضافة لذلك فإن هذه البحوث لم تأت نتيجة احتياج علمي أو معرفي بقدر ما تنمو لكونها حدثت في الغرب، فما يُنقل إلينا هو المعلومة والمعرفة فقط، في غياب الإدراك للدافع الأساسي وراء امتزاج العلوم التربوية والاجتماعية، بالإضافة إلى أنه يُنقل على نحو فردي دون أن يتحول إلى شاغل فكري وبحثي أكاديمي تؤمن به المؤسسة الجامعية أو البحثية، فتدرسه لاستكشاف الحاجة إليه لتنتهي إما إلى تأصيله وتوسيعه أو نقده وتبيان ما قد يعترضه من مشكلات، وعلى حد تعبير الكاتب الكيني واثيونغو "إن الوجه الأخطر لتلك الحالة يكمن في التبنّي السريع والجاهز للبنى الأكاديمية الغربية على حساب المحلية مثلما يحدث في الأدب الإنجليزي". (بارة، 2013، 251)

المحور الثالث: توظيف المشاريع البحثية لتطوير البحث البيئي في المجال التربوي:

يمكن توظيف المشاريع البحثية لتطوير البحث البيئي في المجال التربوي من خلال عدة جوانب لعل أبرزها ما يلي:

1. تفعيل مقومات بناء المشروعات البحثية:

- تعددت العوامل المؤثرة في بناء المشروعات البحثية الناجحة داخل الجامعات أو خارجها. ووفقاً للأدبيات التي عالجت هذه الجزئية، يمكن القول بأن أغلب هذه العوامل تدور حول أربعة عوامل رئيسة؛ القيادة، الثقة، الاتصال، هيكل الشراكة البحثية.
- القيادة: Leadership تعتبر القيادة إحدى المقومات الرئيسة في بناء المشروعات البحثية، ولها من التأثير ما يفوق فعالية المقومات الثلاثة التالية. فالممارسات القيادية الواعية تعزّز من درجة الثقة بين الأطراف المتشاركة في المشروع البحثي، وتحسّن من وسائل الاتصال، كما توجد علاقة ارتباطية بين أسلوب القيادة ودرجة التعاون بين العاملين، فالقيادة الفعّالة قادرة على توفير وتخصيص الموارد المتاحة، واستلهاهم الدوافع.

علاوة على أنّ الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات تؤثر إيجابياً في نجاح الشراكة
(Corbin, J. H., Jones, J., & Barry, M. 2018, 19)

● الثقة: Trust تعرف الثقة بأنها "توقع عام لدى طرفٍ ما بأن تصريح، وعد، تقرير، بيان طرفٍ آخر يمكن الاعتماد عليه والوثوق به"، وتعتبر الثقة عنصراً مهماً في بناء المشروعات البحثية، لا سيما خلال مرحلة البناء Forming Stage التي يسعى كل طرفٍ خلالها إلى التأكد من مدى جدارة وموثوقية الطرف الآخر. وتزداد الثقة تدريجياً خلال التدرج في مراحل المشروع البحثي، وهنا يظهر الدور المحوري للقيادة في دعم وتعزيز الثقة بين الأطراف المشتركة، وتقليل أسباب فقدها التي يمكن أن تهدد المشروع البحثي بالفشل (Hora, M. T., & Millar, S. B. 2012.96).

● الاتصال: Communication تشمل عملية الاتصال كافة القنوات التي تنتقل عبرها المعلومات داخل وخارج نطاق المشروعات البحثية، وترتبط جودة الاتصال إيجابياً بجودة العلاقات ودرجة مشاركة ورضا الشركاء وتنفيذهم الناجح للمهام (Corbin, J. H., Jones, J., & Barry, M. 2018, 19). ويؤثر الاتصال بقوة على شكل وفعالية المشروعات البحثية، إذ يتضمن المشروع البحثي مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم في أدوار ومهام محددة، من خلال اساليب ووسائل الاتصال، التي يشترط أن تكون واضحة منذ بداية المشروع لتوضيح الأهداف، وتحديد الأدوار والمهام (Muijs, D., Ainscow, M., Chapman, C., & West, M., 2011.146).

● هيكل المشروع البحثي: يشمل هذا العامل العمليات التي تتبني عليها المشروعات البحثية من حوكمة، سلطة، قيم عامة، معايير، غايات، رسالة، علاقات ميسرة للعمل في المشروع البحثي. ويُحدد هذا الهيكل شكل وتنظيم وتوجيه العمل في المشروعات البحثية (Yashkina, A., & Levin, B. 2008, 5-6)، كما يمثل التسلسل التنظيمي، ووسائل الانجاز المشترك للعمل، بجانب وسائل تقاسم الموارد، وطرق تفعيل الاتصال وتوثيق الثقة المتبادلة (Alcorn, N., 2010, 460).

يتضح مما سبق أنّ المقومات الرئيسية للمشروعات البحثية تدور حول (القيادة، الثقة، الاتصال، الهيكل)، وتعتبر هذه المقومات في حالة من التأثير والتأثر المتبادل، بحيث تتفاعل مع بعضها البعض لتبرز واقع الشراكة البحثية، وتحدد مدى نجاحها، وتتنبأ بمدى تطورها واستمرارها.

2. تفعيل معايير جودة البحوث البينية ومؤشراتها من خلال المشاريع البحثية:

تتعدد معايير جودة البحوث البينية ومؤشراتها؛ فهناك معايير ومؤشرات تتعلق بالعمل البحثي، وأخرى تتعلق بالنتائج، أو مخرجات العمل البحثي، وثالثة تتعلق بالقوى البشرية المساهمة في البحث، ويمكن تناول ذلك على النحو الآتي: (محمد، 2013، 40)

أ- **معايير ومؤشرات القوى البشرية المساهمة في البحث العلمي البيني:** ويقصد بالقوى البشرية كافة الفئات التي قد تسهم في البحث العلمي البيني ويأتي في مقدمتها الباحثون، والفرق البحثية، والقيادات، والفريق الإداري، ومن ضمن هذه المعايير كفاية الباحث وقدراته البحثية، وقدرة القيادات على توفير مناخ علمي سليم، وكفاية الفريق الإداري وتلقيه التدريب المناسب.

ب- **معايير ومؤشرات تنفيذ العمل البحثي:** ويقصد بها الشروط التي ينبغي أن تتوفر في هيكل أو بناء البحث، من حيث القدرة على تحديد مشكلة البحث تحديداً دقيقاً، والمنهجية البحثية السليمة، والتطبيق الفعال لها، والأصالة ورصانة المادة العلمية التي أستاذ إليها البحث، وقدرة الباحث على توظيفها بدقة.

ج- **معايير ومؤشرات نتائج/مخرجات العمل البحثي:** يتم الحكم أحياناً على جودة البحوث البينية من خلال تقييم ثلاثة عناصر أساسية هي:

-**النواتج:** حيث يتضح التركيز الأساس في تحديد البحوث المميزة من نوعية البحوث، والمنشورات، وغيرها من النواتج.

-**الأثر:** توضيح الإضافات، أو الإسهامات ذات الثقل للبحث، والاعتراف بها؛ وهذه الإسهامات البحثية تساعد في تقديم فوائد واضحة تعود على الاقتصاد، والمجتمع، والسياسة العامة، والثقافة، وجودة الحياة. إلا أن ذلك قد يتطلب فترة زمنية معينة؛ حيث

يرى (أوينز، 2013، 32) أن الأثر والمنفعة من البحث العلمي قد لا تتضح على المدى القصير، بل تستلزم وقتاً أطول لتحقيقها.

-**البيئة:** وتركز على تقييم مدى تدعيم بيئة البحث لعنصر الاستمرارية في تدفق البحوث المتميزة، ونشر نتائجها الفعالة، وتطبيقها.

ويحدد أحمد (2014، 27) معايير جودة البحوث البيئية في اتباع المنهجية العلمية الرصينة، وخدمة قضايا التنمية الشاملة داخل الوطن، والتوافق مع المراكز البحثية العالمية، والحرص على الجودة والنوعية لمشروعات البحوث، والارتقاء بالقدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس الجامعية، وتعزيز الصلة بين الجامعة والمجتمع المحلي والمجتمع العالمي

وتضيف دراسة محمد (2014) معايير مهمة لنشر البحوث البيئية منها: معيار الملكية الفكرية ويشمل: ذكر المسئول الفكري عن المحتوى والمشاركين فيه، مع ذكر الجهة أو الجامعة التي ينتمي لها الباحثون، بالإضافة إلى اعتماد ومراجعة البحث من قبل جهات أخرى مثل وزارة التعليم أو مراكز البحوث، ومعيار الدقة والموضوعية ويشمل: تحديد الأفكار الرئيسية وخلاصة المحتوى، بالإضافة إلى خلو المحتوى من الأخطاء اللغوية والإملائية، ومعيار الحداثة ويشمل: تاريخ كتابة البحث وحداثة المعلومات.

3.توافر متطلبات تحقيق التميز في بحوث البيئية من خلال المشروعات البحثية:

يتطلب وصول الجامعات للعالمية تحقيق التميز البحثي، فإذا كان للبحوث البيئية أهمية خاصة لارتباطها المباشر بتطوير الإنسان والمجتمع؛ فعندها يجب على الجامعات الاهتمام بها وإزالة العوائق التي تحول عن تميزها وبالتالي وصولها للعالمية، وسوف يتم تناول تلك المتطلبات كما تناولتها الأدبيات على مستوى مجالات اهتمام البحث كما يلي:

أ.مجال تنفيذ البحوث البيئية:

يقترح (العباد، 2017، 321) تحقيق المتطلبات التالية:

- زيادة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية بما يوجد المرونة الكافية لتمويلها.
- وضع تصور عام لخطط البحث البيئي بالجامعة على مستوى الأقسام والكليات وفقاً للاحتياجات.

- توجيه البحث البيني لخدمة مجالات بحثية جديدة تواكب متطلبات المستقبل من خلال البحوث التطبيقية الموجهة لخدمة المجتمع.
 - رسم خريطة بحثية بينية للجامعة، كأساس لتحديد المجالات المناسبة للتعاون مع المؤسسات المجتمعية.
 - تكامل الجهود البحثية مع قطاع التعليم قبل الجامعي.
 - التعاون البحثي مع القطاع الخاص يؤدي إلى رفد البحث البيني بموضوعات مستمدة من الواقع.
 - وضع سياسة بحثية بينية تركز إلى الأخلاقيات والقيم البحثية مثل: الالتزام، والأمانة العلمية، وحماية الملكية الفكرية.
 - تحديد الأولويات البحثية البينية، تتمثل في البحث عن بدائل للمساهمة في حل المشكلات المجتمعية.
 - توفير بيئة بحثية متميزة؛ تتضمن توفير البنية التحتية اللازمة من معامل ومعاهد بحثية؛ بالإضافة إلى تخصيص مركز للتكامل البحثي، ودعم المكتبات بالكتب والمراجع، والدوريات العلمية.
 - تطوير برامج الدراسات العليا وفق معايير أكاديمية متقدمة تواكب أحدث تطورات العصر.
 - نشر ثقافة الجودة والتميز في البحوث البينية بين الباحثين.
 - إحداث التوازن والتكامل فيما بين وظائف الجامعة المتمثلة في التدريس والبحث البيني وخدمة المجتمع.
- ويضيف الخليفة (2014، 43) المتطلبات التالية:
- تنمية مهارات طلاب الدراسات العليا في مجال البحث البيني.
 - استثمار بحوث وبرامج الدراسات العليا في توظيف المعرفة وتحويلها إلى ثروة إنتاجية وتنموية.
 - وجود إدارة فاعلة لقيادة منظومة البحث البيني في الجامعات، ورفع قدرتها التنافسية.

- وجود رؤية واضحة لدعم الشراكة الفاعلة بين المراكز البحثية في الجامعات ومؤسسات المجتمع.
- زيادة عدد العاملين في المراكز البحثية وتعيين مساعدين للباحثين.
- دعم إنتاج البحوث البينية العلمية المشتركة ذات الطابع التكاملي للتخصصات بأسلوب الفرق البحثية.
- توفير الوقت الكافي لأعضاء هيئة التدريس لإنجاز البحوث البينية.
- إنشاء قاعدة بيانات للبحوث البينية.

ب. مجال البحوث المنشورة:

- يرى العباد (2017، 317) تحقيق المتطلبات التالية في مجال نشر البحوث البينية:
- تطوير نظم النشر العلمي للبحوث البينية من خلال معايير أكاديمية متقدمة ومعتمدة عالمياً.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على نشر أبحاثهم البينية داخل المملكة وخارجها.
- إصدار مجلات علمية متخصصة لنشر بحوث طلاب الدراسات العليا في مجال البحوث البينية.
- التسويق المحلي والعالمي للبحوث البينية.
- ربط مراكز البحوث بشبكات قواعد المعلومات الدولية، وتشجيع الأبحاث المتميزة.
- وتضيف دراسة (الشربيني ومحمد، 2014، 263-264) ما يلي:
- بناء معايير قياسية لضبط عملية تحكيم البحوث البينية بالاستفادة من التجارب المحلية والدولية.
- رفع كفاءة المحكمين من خلال إقامة الدورات والبرامج التدريبية في قضايا التحكيم العلمي للبحوث البينية.
- تيسير نشر البحوث البينية في المجالات العلمية المرموقة.
- تشجيع النشر البيني المشترك؛ الأمر الذي من شأنه أن ينتج أبحاثاً متميزة قابلة للنشر في المجالات والدوريات العالمية.

- توفير الدعم المادي والمعنوي لنشر الأبحاث البيئية.
- عقد مؤتمر سنوي لكل تخصص في التخصصات التربوية، وتشجيع طلاب الدراسات العليا على المشاركة فيه.
- توحيد معايير وقواعد النشر بين المجلات العلمية التربوية، وخاصة في التخصص الواحد.
- إلزام المجلات العلمية التربوية بالمشاركة والتعاون وتبادل النشر مع المجلات العالمية المرموقة.
- إخضاع جميع مجلات النشر العلمي التربوية للإشراف العلمي من قبل وزارة التعليم أو المجلس الأعلى للجامعات.
- فتح قنوات الاتصال والشراكة والتعاون بين الجامعات السعودية والمجلات العلمية المرموقة عالمياً.
- إنشاء مركز للإعلام التربوي بالجامعات السعودية تتولى التسويق ونشر نتائج الأبحاث البيئية التي يتم إنجازها محلياً ودولياً.
- ويضيف (رضوان، 2014، 319):
- نشر ثقافة التعامل مع التقنية الحديثة بين طلاب الدراسات العليا.
- الإلزام بعمليات التوثيق المعمول بها والتي تستخدمها مؤسسات التصنيف العالمية؛ ويكون ذلك في رسائل الماجستير والدكتوراه، وفي إعداد الباحثين قبل ذلك.
- استحداث المجلات والدوريات العلمية في الفروع التربوية التي يمكن أن تحظى بثقة الباحثين؛ بحيث يتم دعمها بهيئة استشارية ومحكمين علميين.
- إنشاء مكاتب أو وحدات استشارية تساعد طلاب الدراسات العليا على النشر العلمي المتميز.
- دعم البنية التحتية بالأجهزة المناسبة الداعمة للنشر الإلكتروني.

ج. مجال الحجم البحثي:

ترى دراسة الصبحي (2013، 398) أنه على الجامعات تحقيق المتطلبات التالية من أجل زيادة الإنتاجية العلمية للباحثين في مجال البحوث البيئية:

- تقديم الحوافز التشجيعية وزيادة الدعم المالي لأغراض البحث البيئي وتيسير الحصول على التفرغ العلمي.
- رفع مستوى دافعية الإنجاز لدى الباحثين من خلال منحهم الحرية الأكاديمية، وحرية المشاركة في اتخاذ القرار، وتوفير المناخ العلمي المناسب للعمل البحثي البيئي.
- منح الباحثين الفرصة للمشاركة في المؤتمرات العلمية داخل المملكة وخارجها.
- ويذكر الخليفة (2014، ص. 43) ما يلي:
- استخدام أسلوب المقارنة والاقتداء بمنافس خارجي (BENCH MARKING) لرفع القدرة التنافسية لمنظومة البحث العلمي البيئي.
- تقديم منح للباحثين لزيارة المراكز العلمية في الدول المتقدمة وعمل بحوث مشتركة.
- تقييم المشاريع البحثية وفق معايير عالمية تنافسية واضحة ومحددة لضمان الجودة.
- تطبيق نظام "العقود البحثية" في تخطيط وتنفيذ المشروعات البحثية.
- بينما تضيف دراسة (الشربيني ومحمد، 2014، 264) ما يلي:
- تقديم دعم للباحثين المتميزين من قبل الجامعة لتشجيعهم على التميز المستمر في البحث العلمي البيئي.

4. تأكيد الالتزام بضوابط ومعايير المسؤولية الأخلاقية للبحث البيئي من خلال المشروعات البحثية:

- إن مما يسهم في تحقق أخلاقيات البحث العلمي بوجه عام والبحث البيئي بوجه خاص، التزام الباحثين بالأصول والضوابط التي يجب مراعاتها أثناء قيامهم بإجراء البحث، التي تتمثل فيما يلي (اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي، 1434: 9-10، الحارثي، 2015):
- تفهم حاجات ومشاكل المجتمع المحلي والمجتمع الدولي، بحيث تراعي بحوثهم تلك الحاجات والمشاكل لتسهم في حلها وتنميتها.
 - مراعاة قواعد العدل والإنصاف في معاملة أفراد الفريق البحثي، وخاصة عند إبرام الاتفاقيات البحثية، تقسيم المخصصات والعوائد البحثية بينهم؛ والاهتمام بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الأبحاث وحققها في الاستفادة من نتائجها.

- البعد عن الإضرار بالمشاركين بالبحث البيئي، والعمل على تقليص حجم الأضرار في حالة وقوعها.
 - تقدير الفوائد المرجوة من البحث، وتحديد المخاطر التي يمكن أن تنجم عنه، وتحديد وقت زمني معين لإنهاء البحوث البيئية.
 - مراعاة الموضوعية في جميع مراحل إعداد البحث البيئي وحتى الانتهاء منه، مع ما يرافق ذلك من تقارير ونتائج ونشرها ضمن المنهج المتبع في البحث البيئي.
 - مراعاة الدقة في إجراء البحوث المتميزة وتطبيق معايير المنهجية العلمية في إعداد البحث البيئي وتقديمه للنشر.
 - مراعاة الأمانة العلمية في تأصيل الأبحاث، ودقة الاقتباس، والإشارة إلى أصحابها بما يحفظ لهم حقوقهم.
 - مراعاة قواعد الأمن والسلامة للأشخاص المشاركين في الأبحاث والمحافظة على حقوقهم الشخصية.
 - الالتزام بالاتفاقيات والعقود المبرمة مع الباحثين، والحرص على تنفيذها بكل أمانة وإخلاص، واحترام الأنظمة واللوائح القانونية والأعراف الجامعية والسياسات الحكومية المتعلقة بالبحث البيئي.
 - يلتزم الباحث بعدم استغلال نفوذه في تحقيق منافع شخصية، أو إساءة استخدام الحق الممنوح له بهدف منح خدمات، أو فرص، أو تسهيلات لبعض الباحثين على حساب البعض الآخر مع ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تأثير ذلك على إجراء البحث، أو نتائجه، أو المشاركين فيه.
- وفي السياق نفسه يعرض الأسدي (2008: 1-2، الحارثي، 2015) لعدد من القيم العلمية التي تشكل في مجموعها الأخلاقيات القيمة للعمل البحثي، والتي تتمثل فيما يلي:
- الموضوعية: وتعني أخلاقيا ذكر الحقائق التي تم التوصل إليها كما هي سواء عززت وجهة نظر الباحث أو تعارضت معها، دون أي تغيير أو تحريف عليها.

- الدقة: وتعني أخلاقيا اعتماد مقاييس دقيقة مستندة إلى أسس علمية للوصول إلى نتائج مقبولة.
- العلمية: وهذا يعني استخدام الطريقة العلمية الممنهجة في الوصول إلى الحقيقة.
- الحيادية: أي الابتعاد عن التعصب والتزمّت والتمسك بالرأي والذاتية بل اتصاف الباحث بالحيادية والانحياز كليا إلى الحقيقة العلمية أي أن يكون الباحث منفتحا عقليا.
- الدلالة: وتعني أخلاقيا ومهنيا أن يعتمد الباحث على الأدلة والبراهين الكافية لإثبات صحة النظريات والفرضيات للتوصل إلى الحل المنطقي المعزز بالأدلة.

الخاتمة وتشمل:

أبرز نتائج الدراسة:

1. تتطلب المشروعات البحثية علاقة بحثية ديناميكية بين طرفين أو أكثر (أفراد، مؤسسات)، قائمة على أهداف بحثية مشتركة، بفهم كامل لكافة الاجراءات والتدابير البحثية المتفق عليها، ومتضمنة لتأثير متبادل مع الحفاظ على استقلالية الأطراف المتشاركة في المشروع البحثي.
2. تمثل المشروعات البحثية إحدى طرق تحويل الأفكار إلى منتجات ذات فائدة فهي مشروعات تتسم بالابتكارية والجدية وتتضمن أفكاراً يمكن أن تساعد في تجويد منظومة التعليم العالي.
3. تكتسب البحوث التربوية بصفة عامة والبحث التربوي البيئي بصفة خاصة أهمية كبيرة خاصة وأن نتائجه لا تقتصر الاستفادة منها على المؤسسات التربوية فقط بل تمتد لتشمل مختلف المؤسسات المجتمعية الأخرى.
4. يتطلب البحث البيئي الربط بين حقلين أو أكثر من حقول المعرفة البحثية من أجل دراسة قضية أو حل مشكلة تتطلب جهود مشتركة بين الحقول المعرفية البحثية بحيث لا يتمكن حقل معرفي بحثي واحد من التعامل معها بالشكل المطلوب.
5. تهدف البحوث البيئية لتحقيق تكامل التخصصات وإعداد باحثين قادرين على إنتاج معارف جديدة تُسهم في تطوير العلم وعلاج الكثير من المشكلات.

6. يمكن توظيف المشاريع البحثية لتطوير البحث البيني في المجال التربوي من خلال عدة جوانب لعل أبرزها ما يلي: أولاً: تفعيل مقومات بناء المشروعات البحثية والتي تتمثل في القيادة والثقة والاتصال وهيكل المشروع البحثي، ثانياً: تفعيل معايير جودة البحوث البينية ومؤشراتها من خلال المشاريع البحثية والتي تتمثل في: معايير ومؤشرات القوى البشرية المساهمة في البحث العلمي البيني، معايير ومؤشرات تنفيذ العمل البحثي، معايير ومؤشرات نتائج/مخرجات العمل البحثي، ثالثاً: توافر متطلبات تحقيق التميز في بحوث البينية من خلال المشروعات البحثية والتي تشمل: مجال تنفيذ البحوث البينية، مجال البحوث المنشورة، مجال الحجم البحثي، رابعاً: تأكيد الالتزام بضوابط ومعايير المسؤولية الأخلاقية للبحث البيني من خلال المشروعات البحثية.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما تناولته الدراسة في محاورها السابقة فإنه يمكن التوصية بما يلي:

1. العمل على تعزيز مهارات البحوث البينية لدى الباحثين من خلال البرامج التدريبية التي تسهم في ذلك.
2. تخصيص ميزانية مناسبة للتوسع في إجراء المشاريع البحثية.
3. تخصيص لجنة متخصصة لدراسة معوقات المشاريع البحثية ووضع الأطروحات الملائمة للتغلب عليها.
4. تخصيص لجنة متخصصة لدراسة معوقات البحوث البينية ووضع الأطروحات الملائمة للتغلب عليها.
5. التخفيف من القيود والإجراءات الروتينية المتطلبة لتنفيذ المشاريع البحثية.
6. التركيز في برامج تأهيل وإعداد الباحثين على تدريبهم على مهارات إجراء المشاريع البحثية واكتساب مهارات إجراء البحوث البينية.

مقترحات الدراسة:

تقترح الدراسة بعض الدراسات المتممة لها في مجالها على النحو الآتي:

1. تصور مقترح لتوظيف المشاريع البحثية لتطوير البحث البيني في المجال التربوي.
2. معوقات المشاريع البحثية من وجهة نظر الباحثين التربويين وآليات التغلب عليها.
3. واقع امتلاك الباحثين التربويين مهارات البحوث البينية وسبل تعميقه من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات.
4. معوقات البحوث البينية وآليات التغلب عليها من وجهة نظر الباحثين في ضوء بعض المتغيرات.
5. دور المشاريع البحثية في تحقيق جودة الأداء البحثي من وجهة نظر الباحثين وسبل تعزيزه "دراسة ميدانية"

المراجع:

1. إبراهيم، محمود مصطفى محمد. (2015). الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة ميدانية"، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات بجامعة عين شمس، العدد السابع عشر لسنة 2015م.
2. ابن الطاهر، سليم، وبببي، مرزاق. (2021). معايير تقييم جودة البحوث التربوية ومؤشرات البحث النوعي "رؤية مستقبلية"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 3، ديسمبر.
3. أحمد، أحمد عطية، وموسى، محمد. (2019). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة نجران نحو استخدام مناهج البحث الكيفي في البحوث التربوية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3، 24، ص78 - 100.
4. أحمد، أشرف محمود، وحسين، محمد جاد. (2016). تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ريادية في ضوء الاستفادة من خبرات جامعتي كامبريدج وسنغافورة الوطنية، مجلة التربية المقارنة والدولية، س2، ع6، ديسمبر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، 317-501.
5. أحمد، علاء عبد الرحيم، وأحمد، أسماء عبد السلام. (2018). معوقات المشروعات البحثية- التنافسية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم، المجلة التربوية ع(56)، ديسمبر، جامعة سوهاج، كلية التربية، 426-481.
6. أحمد، محمود مصطفى أحمد. (2020). التمويل الجماعي كآلية لتمويل المشروعات البحثية والريادية بالجامعات المصرية في ضوء بعض التجارب المعاصرة، مجلة التربية، كلية التربية بنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد
7. أحمد، ندا عبد الرحمن أحمد. (2014). تصور مقترح لإنشاء مراكز للتميز البحثي في العلوم الإنسانية بالجامعات السعودية. المؤتمر العلمي الدولي لكلية الآداب بجامعة الملك سعود " العلوم الإنسانية أكاديمياً ومهنياً: رؤى استشرافية.

8. الأسدي، سعيد جاسم. (2008). أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية. (ط2)، البصرة: مؤسسة وارث الثقافية.
9. أمين، عمار عبد المنعم. (2014). الدراسات البيئية رؤية لتطوير التعليم الجامعي، كلية علوم الأرض، جامعة الملك عبد العزيز.
10. أوينز، برايان. (2013). يوم الحساب: تعمل عدة حكومات على تقييم نوعية الأبحاث الجامعية، مما يثير فزع الباحثين. مجلة نيتشر. الطبعة العربية. ص ص 30-32.
11. بارة، عبد الغني. (2013). العلوم الإنسانية واجتياز الحدود: قراءة في خطاب المفاهيم، مجلة الآداب - جامعة الملك سعود، مج 25، ع 2، ص ص 251-261.
12. البازعي، سعد عبد الرحمن. (2013). الدراسات البيئية وتحديات الابتكار، مجلة جامعة الملك سعود - الآداب، مج 25، ع 2، ص ص 221-230.
13. بغورة، الزواوي. (2013). العلوم البيئية ودورها في الإصلاح والتجديد الحضاري: مقارنة إيجار موران، مجلة فصول، ع 72، ص ص 34-52.
14. تركماني، أمير. (2006 أيار 24-26). دور المؤسسات الوسيطة والقطاع الخاص في دعم وتطوير البحث العلمي والتطوير التقني بساريا، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني، دمشق.
15. الحارثي، فهد محمد الشعابي. (2015). مستوى الوعي بأخلاقيات البحث التربوي لدى طلبة الدراسات العليا بجامعة الباحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة التربية، العدد 165، أكتوبر، كلية التربية، جامعة الأزهر.
16. حسن، كاظم جهاد. (2014). في البيئية: نشأتها و دلالتها، مجلة جامعة الملك سعود - الآداب السعودية، مج 25، ع 2، مايو.
17. حسين، محمد فتحي عبد الفتاح. (2020). تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة الأزهر في ضوء تجارب بعض الجامعات الأجنبية، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السادس (الافتراضي) لكلية التربية بنين جامعة

- الأزهر بالقاهرة (الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم - دراسات وتجارب) الفترة من 16-17 أغسطس 2020م. ص ص 684-748.
18. الخليفة، عبد العزيز علي. (2014). رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية. المجلة السعودية للتعليم العالي. ع 12. ص 11-49.
19. الرشيدى، خديجة. (2019). دراسة بيليومترية تحليلية للدراسات العربية النوعية في المجال التربوي، دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، 46، 1، ص ص 551 - 561.
20. رضوان، سامي عبد السميع نور الدين. (2014). البحوث الإنسانية في إطار التصنيفات العالمية للجامعات والنشر العلمي، دراسة تحليلية بالتركيز على البحوث التربوية. ملخص ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للنشر العلمي بجامعة الملك خالد في الفترة من 28-30.
21. الزايدى، ضيف الله. (2019). معوقات استخدام المنهج الكيفي في بحوث الإدارة والقيادة التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 8، 4، ص ص 87 - 99.
22. زيان، عبد الرازق محمد. (2016). تفعيل تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: دراسة حالة، مجلة العلوم التربوية ع(6)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رجب، 285-398.
23. الشربيني، غادة حمزة ومحمد، إيناس الشافعي. (2014). معوقات النشر الإلكتروني في مجال العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للنشر العلمي بجامعة الملك خالد في الفترة من 28-30 يناير 2014م. ص ص 245-266.
24. الصبحي، فوزية سعد. (2013). الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لدى عضوات هيئة التدريس بجامعة طيبة. دراسات تربوية ونفسية. مجلة كلية التربية بالزقازيق. ع. 79. ص ص 353 - 402.

25. العباد، عبد الله بن حمد بن إبراهيم. (2017). نموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. المجلة الدولية التربوية المتخصصة. ج. 6. ع. 3. ص 306-327.
26. عبد المتجلي، محمد علي محمد، ونصر، محمد يوسف مرسي، وأحمد، محمود مصطفى. (2022). واقع الشراكة البحثية بجامعة الأزهر "دراسة ميدانية"، مجلة التربية، كلية التربية بنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد 194، أبريل، الجزء الرابع، ص ص 455 - 492.
27. عبده، هاني خميس. (2015). "البحوث البيئية وتقدم المجتمعات الإنسانية خلال الألفية الجديدة: تجارب علمية وخيارات مستقبلية"، مجلة الآداب والعموم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط عمان.
28. العساف، صالح محمد. (2017). المراحل الثلاث لإعداد البحث في العلوم السلوكية. دار الزهراء.
29. العميري، فهد. (2019). تصورات أعضاء هيئة التدريس لتوظيف مدخل التثليث في بحوث الدراسات الاجتماعية التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 27، 1، ص 110 - 134.
30. قنديلجي، عامر إبراهيم. (2019). منهجية البحث العلمي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
31. اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي. (1434هـ). إرشادات أخلاقيات البحث العلمي. الدمام: جامعة الملك فيصل.
32. لعزالي، صلحية. (2018). البحث العلمي والشركاء الاجتماعيين بين الواقع والتطلعات، مجلة الحكمة للدراسات النفسية، العدد 11، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.
33. مجاهد، محمد إبراهيم عطوة، وأحمد، محمد نصحي سي. (2009 نوفمبر 1-2). المشروعات التنافسية في الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول مع التطبيق على كليات التربية،

- المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي بجامعة المنصورة " اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي"، جامعة المنصورة.
34. محمد، سماح سيد أحمد. (2014). معايير النشر العلمي الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للنشر العلمي بجامعة الملك خالد في الفترة من 28-30 يناير 2014م. ص ص 272-288.
35. محمد، محمود عطا، ومحمد، خالد السيد، وحسن، إيمان أحمد. (2018). آليات دعم قيادة الأعمال في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، 29(116)، جامعة بنها، كلية التربية، 413-476.
36. محمد، منال سيد يوسف حسنين. (2013). أدوار القيادات الجامعية في تحقيق التميز البحثي. رسالة دكتوراه. كلية التربية: جامعة الإسكندرية.
37. محمد، هالة أحمد إبراهيم. (2018). تفعيل دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، 33(4). 417-516.
38. ملحم، سامي محمد. (2010). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ط6، عمان: دار المسيرة.
39. نصار، خالد محمد. (2019). " مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية وأثرها على اختيار مقترحات المشاريع البحثية التي تحاكي الواقع ". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج27، ع5.
40. يحيى، حسن بن عايل أحمد. (2006). أولويات القضايا البحثية في حالة الدراسات البنائية، مجلة معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي بجامعة أم درمان، العدد الأول.
1. Agboola, J. & Braimoh, A. (2009): Strategic Partnership for Sustainable Management of Aquatic Resources, Water Resource Management, 23, p.2767.
 2. Alcorn, N. (2010). Knowledge through a collaborative network: a cross-cultural partnership. Educational Action Research, 18(4), p. 455-489.
 3. Amabile, T. M., Patterson, C., Mueller, J., Wojcik, T., Odomirok, P. W., Marsh, M., & Kramer, S. J. (2001). Academic-practitioner collaboration in management research: A case of cross-profession collaboration. Academy of Management Journal, 44(2), pp. 389-419.

4. Casey. Jones (2010). Interdisciplinary Approach - Advantages ,Disadvantages , and the Future Benefits of Interdisciplinary Studies ,ESSAI ,Vol. 7 ,PP. 76-81.
5. Chen, C. Y. (2015). A study showing research has been valued over teaching in higher education. Journal of the Scholarship of Teaching and Learning, 15(3)..
6. Corbin, J. H., Jones, J., & Barry, M. M. (2018). What makes intersectoral partnerships for health promotion work? A review of the international literature. Health promotion international, 33(1). p. 1-29.
7. Edelstein, H. (2013): Collaborative Research Partnership for Knowledge Mobilization, A Thesis, Ontario Institute for Studies in Education, University of Toronto, Canada.
8. Friedman, V. J. Gray, P., & Aragon, A. O. (2018). From doing to writing action research: A plea to ARJ authors. Editorial,16, (1), 3-6.
9. Gole, W. (2014): Strategic Partnership: Overview, Canada: Chartered Professional Accountants of Canada. p.2.
- 10.Hora, M. T., & Millar, S. B. (2012). A guide to building education partnerships: Navigating diverse cultural contexts to turn challenge into promise. Stylus Publishing, LLC Virginia.
- 11.Howard ,Gardner (2012). Assessing Interdisciplinary Work at the Frontier: An Empirical Exploration of "Symptoms of Quality". Cambridge: Project Zero , Harvard University.
- 12.Howard ,Gardner. (2014). Assessing Interdisciplinary Work at the Frontier: An Empirical Exploration of "Symptoms of Quality". Cambridge: Project Zero , Harvard University.
- 13.Julie ,Thompson Klien (2012). Handbook Of The Undergraduate Curriculum: A Comprehensive Change (John Wiley Andsons ,2012) ,PP. 393-415.
- 14.Klein ,Julie Thompson and William H. Newell (2011). "Advancing Interdisciplinary Studies," in William H. Newell ,ed. ,Interdisciplinarity: Essays from the Literature. New York: College Entrance Examination Board.Pp.191-221.
- 15.Knight, L., & Pettigrew, A. (2007, June). Explaining process and performance in the co-production of knowledge: a comparative analysis of collaborative research projects. In Third Organization Studies Summer Workshop, Rethymno, Crete, Greece.
- 16.Liu, Z., Moshi, G. J., & Awuor, C. M. (2019). Sustainability and Indicators of Newly Formed World-Class Universities (NFWCUs) between 2010 and 2018: Empirical analysis from the rankings of ARWU, QSWUR and THEWUR. Sustainability, 11(10), 2745.
- 17.Moti ,Nissani. (2012). "Ten Cheers for Interdisciplinarity: The Case for Interdisciplinary Knowledge and Research". Social Science Journal ,Vol. 34 , No 89 ,PP. 201-216

18. Muijs, D., Ainscow, M., Chapman, C., & West, M. (2011). Collaboration and networking in education. Springer Science & Business Media.
19. Newell, William H. (2010). "A Theory of Interdisciplinary Studies," Issues In Integrative Studies 19:1-25.
20. Palmer, C. L. (2001). Work at the boundaries of science: Information and the interdisciplinary research process. Dordrecht: Kluwer.
21. Plagianakos, M. (2018): The Influence of Leadership on a Research University-Community College Partnership, PhD., Wilmington University, Delaware,
22. Stobart, A. (2010): Approaches to Partnership. Hafton Consultancy. a Report forward to UK. NGOs in international development. p.5.
23. Yashkina, A., & Levin, B. (Eds.). (2008). Nature of school-university collaborative research. Ontario, Ministry of Education.

